وثلثون حلا فحال عليها الحول فان فيها مسنة وبذلك قال ابو حنيفة اذا كان فيها
مسن يوخذ في الصدقة وجبيت وفيها الصدقة وكذلك هذا في الابل والبقر
فان هلكت اثم بعد الحول فلا شئ فيها على قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
فيها تسعة وثلثون جزا من اربعين جزا من حمل فان حال الحول له على الاربعين
بقرة فهلك منها عشرون قبل ان ياتي المصدق ثم اتى فان فيها نصف مسنة فان
كان انما هلك اقل فبحساب ان هلك ثلث الاربعين بقي فيها ثلثا مسنة وان هلك
ربع الاربعين بقي فيها ثلثة ارباع مسنة لا يحول ما نحب في مسنة الى تبيع وكذلك
الابل لو كان له خمس وعشرون من الابل فحال عليها الحول وجبت فيها ابنة مخاض
فهلكت كلها الا البعير فان في ذلك البعير جزءا من خمسة وعشرين جزءا من ابنة مخاض
وان كان هلك منها عشرون وبقي منها خمسة لم يوخذ من صاحبها شئ وكان للمصدق
خمس بنت مخاض ولو كان له خمسون من البقر لم يكن فيها الا مسنة ليس فيما يزيد على
من البقر الا تبيع حتى تبلغ اربعين فاذا بلغت اربعين ففيها مسنة ثم ليس فيما زيد
على الاربعين شئ الا المسنة حتى تبلغ ستين ففيها تبيعان ثم اذا صارت سبعين
ففيها تبيع ومسنة فاذا زادت البقر وكثرت ففي كل اربعين مسنة وفي كل خمسين
تبيع او تبيعة جذع فاذا حال الحول للرجل على خمسين بقرة ثم هلك منها عشرة
فان فيها مسنة على حالها لانه قد بقي ما يجب فيها مسنة فان كان الذي هلك منها عشرون
فان عليه فيها ثلثة ارباع مسنة لانه ذهب عما كانت يجب فيه المسنة وهو اثنون
ربعه فسقط ربع المسنة ولو كان له خمسون من الابل فحال عليها الحول فعليه فيها حقه
فان هلك فيها ثلث وربع قبل ان يصدق وبقي ستة واربعون اخذ منه المصدق لان
الذي يجب عليه في ستة واربعين حقه ولا يحتسب عما هلك ولو كان انما بقي اقل
من ستة واربعين قسمت الحقة على ستة واربعين جزءا ثم نظرت كم نصيب الذي
بقي من ذلك الآخر من الحقة فكان عليه فيها كذلك وكذلك الغنم لو كانت له مائتان
وعشرون شاة فان فيها شاة واحدة لانه ليس في الغنم شئ مما بلغ اربعين فاذا
بلغت اربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة فان هلك من المائة والعشرين عشرون تلك
اواربعون او ثمانون كان عليه في الاربعين الباقية شاة لانه قد بقي فيها ما يجب فيه الصدقة

وله هلك منها مائة وبقي عشرون فعليه نصف شاة نصف شاة مما كان يجب في الاربعين
لا يحتسب بالفضل الذي يجاوز الاربعين ويحتسب له بما نقص من الاربعين ولو هلك
الحول على مائة واحدى وعشرين فيها شاتان فان هلك منها قبل ان ياتي المصدق شئ سقط
عنه بحساب ان هلك سدس سقط سدس شاتين وكذلك خمس وله ثلث مئين
شاتا فنقط كان عليه مائة جزء وتسعة عشر جزءا من مائة واحد وعشرين جزءا من شاتين
وعلى هذا جميع هذا الوجه من الابل والبقر والغنم والله اعلم

الجزء الثالث

باب في النقصان والزيادة والضياع بسم الله الرحمن الرحيم

في النقصان والزيادة والضياع قال

ابو يوسف لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الاخر منع الصدقة ولا اخراجها من ملكه
الى ملك غيره ليفرقها هناك فتبطل الصدقة منها بان يصير لكل واحد منهم من الابل
والبقر والغنم ما لا يجب فيه الصدقة ولا يحتال في ابطال الصدقة بوجه ولا بسبب

بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قال ما مانع الزكاة بمسلم
ومن لم يوديها فلا صلاة له وابو بكر رضي الله يقول لو منعوني عقالا مما اعطوه
لرسول الله صلى الله عليه وسلم جاهدتهم حين منعوه الصدقة وبي قاتلهم حلا
طلقا له **وجرير** رضي الله عنه اتيته وهو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
ليصدر المصدق عنكم حين يصدر وهو راض ومرباء المؤمنين باختيار رجل
ثقة امين عفيف ناصح مامون عليك وعلى رعيتك قوله جميع الصدقات
في البلدان ومره فليوجد فيها اقوى ما ترتئيهم ويسال عن مذاهبهم وطرائقهم وانعامهم
يجمعون اليه صدقات البلدان فاذا جمعت اليه امرته فيها بما امره الله جل ثناؤه به
فانفذه ولا تولها عمال الخراج فان عمال الصدقة لا ينبغي ان يدخل في مال الخراج
وقد بلغني ان عمال الخراج يعشرون رجالا من قبلهم في الصدقات ويظلمون ويعسفون
ويأتون ما لا يحل ولا يسع وانما ينبغي ان يتخير للصدقة اهل العفاف والصلاح
فاذا ولتها رجلا وجهته من قبله من يوثق به وامانته واجبرت عليهم من الرزق
بقدر ما تسعهم ولا يجتمعوا عليهم ما يستغرق اكثر الصدقة ولا ينبغي ان يجمع ما لهم
الى مال الصدقة والعشور لان الخراج في جميع المسلمين والصدقات لمن يجمع